تعديل حكومي على قانوني مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المعاونة

الحبس 5 سنوات والغرامة 5 آلاف دينار للمخالفين.. وجوازية الغلق والمصادرة

كتب: وليد دياب

أحالت الحكومة الى مجلس النواب مشروعي قانونين بتعديل قانون مزاولة مهنة الطب البشري وطب الاسنان، وقانون مزاولة غير الأطباء والصيادلة للمهن الطبية المعاونة، واللذان يهدفان الى جعل عقوبتي الغلق – سواء كان قضائياً أو إدارياً – والمصادرة، جوازيتين للمحكمة أو للجهة الإدارية، بحسب الأحوال، بعد أن كانتا وجوبيتين وفقاً للنصوص النافذة، كما يهدف مشروعا القانونين إلى توحيد العقوبة الجنائية، بجعلها الحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبالغرامة التي لا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وحددت المادة الأولى من مشروع قانون تعديل قانون مزاولة مهنة الطب البشري وطب الاسنان معاقبة كل من زاول مهنة الطب أو ادار عيادة بدون ترخيص، او قدم بيانات غير صحيحة أو لجا إلى طرق غير مشروعة ترتب عليها منحه ترخيصا بمزاولة مهنة الطب، أو القيد في السجلات الخاصة بها بدون وجه حق، او انتحل لقب طبيب او غير ذلك من الألقاب التي تطلق على مزاولي مهنة الطب من دون ان يكون مؤهلا لذلك، أو استعمل نشرات، أو لافتات أو لوحات أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر أو الإعلان، وهو غير مرخص له بمزاولة المهنة، إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاولة المهنة، بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبالغرامة التي لا تجاوز خمسة الاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين.

ويجوز للمحكمة المختصة أن تحكم بغلق العيادة التي يزاول فيها المخالف أعماله، ومصادرة ما يكون فيها من مهمات وآلات ولافتات وغير ذلك، وفي جميع الأحوال، يجوز غلق العيادة إداريا إلى حين الفصل في الدعوى الجنائية.

كما حددت المادة الأولى من مشروع قانون تعديل قانون مزاولة غير الأطباء والصيادلة للمهن الطبية المعاونة، عقوبة الحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبالغرامة التي لا تجاوز خمسة الاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من:زاول المهنة أو أدار محلاً لمزاولتها بدون ترخيص، أو قدم بيانات غير صحيحة أو لجا إلى طرق غير مشروعة ترتب عليها منحه ترخيصا بمزاولة المهنة بدون وجه حق، او استعمل نشرات، أو لافتات أو لوحات أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر وهو غير مرخص له بمزاولة المهنة أو فتح محلاً لمزاولتها، إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاولة المهنة، وكذلك كل من ينتحل لنفسه لقباً من الألقاب التي تطلق عادة على مزاولي المهن الطبية المعاونة، او من وجدت عنده آلات أو عدد طبية مما يستعملها أصحاب المهن عادة بغرض مزاولة المهنة، وكان غير مرخص له في مزاولة إحدى هذه المهن أو إدارة محل لمزاولتها، ما لم يثبت أن وجودها لديه كان بسبب آخر مشروع. ويجوز للمحكمة المختصة أن تحكم بغلق المحال التي يزاول فيها المخالفون أعمالهم ومصادرة ما يكون فيها من مهمات وآلات وغير ذلك، وفي جميع الأحوال، يجوز غلق المحال التي يزاول المخالفون فيها أعمالهم إدارياً لحين الفصل في الدعوى الجنائية.

رغم موافقة اللجنة المالية

خدمات النواب ترفض مقترحا شوريا بإلزام أصحاب الأعمال تدريب الخريجين

الغرفة: المقترح لم يراعِ المصروفات التشغيلية ورسوم تسجيل المتدرب

رفضت لجنة الخدمات بمجلس النواب مشروع قانون مقترحا من مجلس الشورى بشأن التدريب المهني الذي يهدف الى إلزام أصحاب تلك الأعمال تدريب الخرّيجين الجامعيّين في منشآتهم، بما يسهم في حصولهم على وظائف مناسبة سعيا للحدّ من البطالة، على الرغم من موافقة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية التي أشارت في رأيها إلى أهمية مشروع القانون، مشيرة الى أنّ تطبيقه لا يتطلّب تخصيص موارد مالية من الميزانية العامة؛ على أساس أنّ وزارة العمل أصبحت تقوم بالتعاون مع صندوق العمل (تمكين) بتوفير برامج التدريب على رأس العمل، وذلك بالاعتماد على الموارد المالية المتوافرة لدى الصندوق.

وتمثلت المبادئ العامة للمقترح الشوري في تأكيد المبادئ التي أقرّها دستور مملكة البحرين، بما في ذلك تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وتفعيل الوظيفة الاجتماعية لرأس المال، فضلاً عن تعزيز وعي الخرّيجين الجامعيين الوافدين إلى سوق العمل بأهمية العمل في القطاع الخاص، وضمان مساهمة أصحاب الأعمال الكبيرة في الجهد الوطني الهادف إلى جعل المواطن البحريني هو الخيار الأمثل في التوظيف، وتعزيز توظيف الخرّيجين الجامعيين والتحكم في معدلات البطالة.

من جانبها دعت الحكومة الى إعادة النظر في المشروع بقانون نظرا إلى ما ذكرته في مرئياتها بان المنظومة التشريعية في مملكة البحرين تكفل بتنظيم الأحكام محل مشروع القانون بصورة أشمل، سواء عبر أحكام قانون التدريب المهني النافذ، أو قانون إنشاء صندوق العمل، مضيفة ان وزارة العمل تقوم بالتعاون مع صندوق العمل (تمكين)، بتوفير برامج التدريب على رأس العمل للباحثين عن عمل المسجلين لديها، كما توافق صندوق تمكين مع رأي الحكومة مشيرا الى ان مشروع القانون يتوافق مع أهداف الصندوق وفقاً لقانون إنشائه الساري، والمتمثلة في رفع كفاءة العمالة البحرينية، وزيادة قدرتها على المنافسة في سوق العمل، من خلال دعم البرامج التدريبية التي تهدف إلى تأهيل الخرّيجين البحرينيين للانخراط في سوق العمل.

بدورها ذكرت غرفة صناعة وتجارة البحرين انّ النصوص الحالية تحقق المصلحة المرجوّة بالفعل، فضلاً عن الجهود المستمرة التي يبذلها صندوق العمل (تمكين) في تعزيز فرص العمل، وتطوير مهارات الباحثين عن العمل، وتزويدهم بالخبرات العملية، في إطار قانون إنشائه ، لافتة الى ان مشروع القانون المقترح لم يراع مصلحة صاحب العمل من حيث التزامه بسداد الاشتراكات الشهرية والتكاليف التي سيتكبدها في تسجيل العامل المتدرّب لدى هيئة التأمين الاجتماعي، إضافة إلى التكاليف التشغيلية الأخرى التي لم يتم تنظيمها في المشروع المقترح.

النائب الدوي:

قيادة عيسى بن سلمان لـ«تمكين» شكلت محطة مفصلية في حماية المال العام

أكد النائب حمد الدوي أن الدور الذي اضطلع به سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة، وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة صندوق العمل، مثّل محطة مفصلية في مسيرة الصندوق، وأسهم بشكل واضح في ترسيخ مبادئ الحوكمة، وتعزيز نهج المتابعة والمساءلة، وتطوير آليات العمل المؤسسي بما يضمن سلامة الإجراءات وصون المال العام.

وأوضح الدوي أن المرحلة التي تلت تولي سموه رئاسة مجلس الإدارة شهدت نقلة نوعية في مستوى الرقابة والانضباط المالي، من خلال إعادة تقييم البرامج، وتشديد أدوات الإشراف والمتابعة، والتصدي بحزم لأي ممارسات مالية مخالفة للأنظمة، الأمر الذي أسهم في تصحيح المسارات وتعزيز كفاءة إدارة الموارد.

وأشار إلى أن قيام تمكين بإحالة عدد من وقائع الصرف بغير وجه حق إلى النيابة العامة، إلى جانب العمل على استرجاع الأموال المصروفة بالمخالفة للضوابط، يعكس التزامًا واضحًا بمبدأ سيادة القانون، ويوجه رسالة حازمة بأن حماية المال العام أولوية لا تقبل التساهل.

وثمّن الدوي المتابعة والدعم اللذين يحظى بهما ملف تمكين من قبل وزير شؤون مجلس الوزراء حمد بن فيصل المالكي، مؤكدًا أن هذا الاهتمام يعكس حرص الحكومة على تكامل السياسات العامة مع برامج الدعم الاقتصادي، وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، وترسيخ مبادئ الحوكمة والمساءلة.

كما أشاد بجهود الرئيس التنفيذي لتمكين مها عبد الحميد مفيز، مثمنًا قيادتها المهنية، وحرصها على تطوير آليات العمل، وتعزيز النزاهة والشفافية، مؤكدا أن السلطة التشريعية ستظل شريكًا داعمًا للجهات التنفيذية في هذا التوجه الإصلاحي، ومساندة كل ما من شأنه حماية المال العام، وتطوير برامج الدعم على أسس واضحة ومستدامة، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وصون المكتسبات الوطنية.

وزارة المالية تتحفظ على مقترح نيابي بإنشاء حساب «دعم محدودي الدخل»

طالبت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بضرورة إعادة النظر في اقتراح بقانون مقدم من مجلس النواب، يهدف الى إنشاء حساب مالي مستقل يسمى (حساب الدعم المالي لمحدودي الدخل)، ينص على اقتطاع دولار أمريكي واحد من إيراد كل برميل نفط مصدر يزيد سعره على 40 دولارًا أمريكيًا، ويصرف منه مرة واحدة في نهاية كل سنة مالية كدعم مالي لرب الأسرة البحرينية وفق 3 فئات متدرّجة بحسب مستوى الدخل.

وذكرت الوزارة في ردها: ان إنشاء صناديق معيّنة، واقتطاع جزء من الإيرادات العامة لتمويل نفقات هذه الصناديق، ورصد مبالغ إضافية لها ضمن الميزانية العامة للدولة، أمر سيترتّب عليه الإخلال بمبدأ عمومية الميزانية، ومبدأ وحدة الميزانية العامة، ويفتح المجال إلى تخصيص الإيرادات العامة لصناديق مختلفة أخرى.

واستعرضت الوزارة جهود الحكومة في تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وبالأخصّ فئة ذوي الدخل المحدود، والمتمثلة في الاهتمام بمتطلباتهم المعيشية، وتوفير الحياة الكريمة لهم، وذلك من خلال ما تقوم بتخصيصه من اعتمادات مالية سنوية بمختلف بنود الميزانية العامة للدولة، علاوةً على تأكيد استمرار الوزارة في بذل قصارى الجهود في سبيل توفير حياة كريمة للمواطنين من خلال تقديم برامج الدعم بشتى أنواعها، سواء من خلال الدعم المالي المباشر أو دعم المنتجات والخدمات الحكومية.

الطماطم تتصدر المشهد في هورة عالي

أصناف نادرة ومنتجات مبتكرة في مهرجان الطماطم

تغطية: أمل الحامد

تصوير- عبدالأمير السلاطنة

مع اقتراب شهر رمضان المبارك، تصدرت الطماطم البحرينية المشهد في سوق المزارعين بهورة عالي، مع انطلاق فعاليات مهرجان الطماطم وسط أجواء حافلة بالإقبال والعروض التنافسية، المهرجان لا يقدّم مجرد ثمار طازجة، بل يحتفي بالموسم الزراعي المحلي ويجمع المزارعين والأسر المنتجة والطهاة في منصة واحدة، تعرض عشرات الأصناف والمنتجات المشتقة، مع تخفيضات تصل إلى 50% وأسعار تبدأ من 200 فلس للكيلو. وبين تنوع الألوان والنكهات، يتحول السوق إلى مساحة نابضة تعكس حيوية الإنتاج الوطني وتزايد الاهتمام بالغذاء المحلي الطازج.

المهرجان الذي يحظى بإقبال لافت من المتسوقين والمهتمين بالمنتج الزراعي المحلي، يقام بتنظيم من إدارة سوق المزارعين التابعة لبنك البحرين للتنمية بالتعاون مع المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي وبدعم من صندوق العمل تمكين وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات وبنك البحرين والكويت.

وأكد حمد الملا مدير سوق المزارعين بهورة عالي أن مهرجان الطماطم يُقام سنويًا بالتزامن مع بداية الموسم، مشيرًا إلى أن تنظيمه قبل شهر رمضان يأتي نظرًا لارتفاع استهلاك الطماطم خلال الشهر الفضيل في إعداد العديد من الأطباق الشعبية. ولفت إلى أن اليوم الأول شهد حضورًا جيدًا من الزوار، مع توقع زيادة الإقبال خلال أيام المهرجان.

إقبال على الشراء دعما للمنتج الزراعي البحريني

وأوضح أن السوق يضم نحو 55 كشكًا، يشكل المزارعون ما يقارب 80% منها، إلى جانب مشاركات من الأسر المنتجة والمطاعم. كما يتم إشراك أسر منتجة من خارج السوق في المهرجانات الموسمية، حيث يشارك في مهرجان الطماطم نحو 11 إلى 12 مشروعًا منزليًا يقدمون منتجات مصنّعة من الطماطم مثل المخللات، والآجار، والطماطم المجففة، والصلصات، ويتم اختيار المشاركين وفق ارتباط منتجاتهم بثمرة المهرجان.

وبيّن الملا أن جميع المزارعين المشاركين يوفرون كميات مناسبة من الطماطم بأسعار تنافسية، مرجحًا أن تتراوح الكميات المعروضة خلال المهرجان بين 200 و300 كيلوغرام، مع تنوع كبير في الأصناف، خاصة الطماطم الكرزية بمختلف ألوانها وأحجامها.

من جانبه، أوضح المزارع ميرزا حسن المكنى «أبو محمد» أن المهرجان يشهد تخفيضات ملحوظة على الأسعار تتراوح بين 20% و40% حسب النوع، وقد تصل في بعض العروض إلى نحو 50%. وأشار إلى أن سعر كيلو الطماطم الكرزية انخفض من 1.5 دينار إلى 1.2 دينار، فيما تراجع سعر كرتون الطماطم (16 كيلو) من نحو 5 دنانير إلى 3.5 دنانير، كما انخفض سعر عبوة 5 كيلو من 1.5 دينار إلى دينار واحد، بينما تبدأ بعض أسعار الكيلو من 200 فلس.

وأضاف أن لديه ما يصل إلى 14 صنفًا من الطماطم الكرزية، إضافة إلى 4 أصناف من الطماطم كبيرة الحجم المستخدمة في الطهي اليومي، مبينًا أن موسم الطماطم المحلي يبدأ اعتبارًا من 20 فبراير ويستمر حتى شهر مايو، وأن المستهلك البحريني يفضل المنتج المحلي لطزاجته وجودته وطعمه.

بدوره، قال المزارع إبراهيم سبت إن الموسم لا يزال في بدايته، لذلك فإن الكميات المعروضة أقل من ذروة الإنتاج، إلا أن التنوع متوافر. وذكر وجود سبعة أنواع من الطماطم، منها الصيقل الأحمر والماروني، والطماطم المحمية، والبرتقالي الشبيه بالخرمالو، إضافة إلى الأصناف الكبيرة مثل الجبلي والرامسي. وأشار إلى أن أكثر الأنواع طلبًا من الطماطم الكبيرة يُعرف بين المزارعين باسم «غوغل»، وهو اسم متداول محليًا لصنف محدد الشكل.

وأوضح أن أسعار المهرجان تقل عن الأسعار المعتادة، إذ تُطرح بعض الأصناف التي يُباع الكيلو منها بـ500 فلس ضمن عروض ثلاثة كيلو بدينار واحد، كما انخفض سعر الكرزي من 1.5 دينار إلى دينار للكيلو، متوقعًا زيادة الطلب خلال رمضان مع اتساع المعروض.

وخلال جولة في المهرجان، أشاد الشيف بوبديع بتنوع وجودة الطماطم البحرينية المعروضة، مشيرًا إلى توفر أصناف قديمة نادرة، إضافة إلى الطماطم الإيطالية المناسبة للصلصات والباستا، والأنواع الكرزية الملونة. كما لفت إلى القيمة الغذائية للطماطم واحتوائها على مضادات أكسدة ترتفع فائدتها بعد الطهي.

كما عرضت الأسر المنتجة تشكيلة واسعة من المنتجات القائمة على الطماطم، من صلصات ومعاجين ومخللات ومجففات، بينها منتجات تُطرح لأول مرة خصيصًا للمهرجان، ما أضفى بعدًا إنتاجيًا منزليًا مميزًا على الفعالية، وجعلها منصة تجمع بين الزراعة المحلية والصناعات الغذائية الصغيرة في مكان واحد.

وتقول نوف أحمد إحدى الأسر المنتجة المشاركة في المهرجان من خارج السوق: «إنها شاركت في المهرجان سابقاً والطماطم البحريني لا يفوت خصوصاً أن حالياً موسم «الصيقل» و«الكرزي»، مضيفة أن غالبية منتجاتها معدة من الطماطم مثل البهارات والآجار والمعابيج.

وتقول أم عمر إحدى مشاريع الأسرة المنتجة الدائمة في سوق المزارعين، الفائزة بجائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتشجيع الأسر المنتجة في عام 2012: «إن مشاركتها في المهرجان بمنتجات متنوعة تشمل أنواع المخللات والآجار المختلفة من بينها مخلل وآجار الطماطم، وكذلك الخضروات المجففة ومنها الطماطم المجفف، وكذلك المأكولات البحرية المجففة، وأيضاً المربى والقهوة والبهارات»، مشيرة إلى وجود منتجات أخرى يتم إعدادها وفقاً للطلب مثل مربى الطماطم، بودرة الطماطم، ومعكرونة مصنوعة من بودرة الخضروات ومنها الطماطم.

وذكرت زينب أم جعفر إحدى مشاريع الأسرة المنتجة الدائمة في سوق المزارعين: «أنها وفرت للمهرجان جميع المنتجات التي تحوي الطماطم البحريني في إعدادها، ومنها المعبوج المدخن، صلصة البيتزا، صلصلة الباستا، معبوج الليمون، ودقوس المدخن، مشيرة إلى إعدادها منتجات خصيصاً للمهرجان وتعرض لأول مرة وهي صلصة البيتزا وصلصلة الباستا».